الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.355

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٥٥**

الاثنين ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ساك ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

افتتاح الدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وأود أن أعلم الجميع بأن السيد كيم وون – سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، في طريقه إلى هنا وسينضم إلينا بعد قليل. سوف نستمع إلى البيان الذي سيدلى به أمام الهيئة في وقت لاحق. وفي الوقت الحاضر، أود الآن أن أقدم بعض الأفكار بشأن العمل الذي ينتظرنا من منظور الرئيس.

إن هيئة نزع السلاح تبدأ عملها هذا العام في بيئة دولية صعبة للغاية. حيث تزداد التوترات في أنحاء كثيرة من العالم. وتستمر الخلافات والمنافسات فيما بين الدول. كما تتواصل الصراعات المميتة بلا هوادة في مختلف المناطق. وتزيد التهديدات الإرهابية والهجمات الإلكترونية من حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في جميع أنحاء كوكبنا. وفي ظل هذا المناخ الأمني، لا يزال نزع السلاح المتعدد الأطراف يواجه تحديات خطيرة، مع تزايد علامات الاضمحلال والتدهور. وبسبب الافتقار إلى الثقة المتبادلة، فإن الدول تنسحب من مفاوضات نزع السلاح. وانتهى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من دون التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية. وفي الخريف الماضي، عقدت اللجنة الأولى دورتها الأخيرة في جو من الاستقطاب الشديد، مع اعتمادها للكثير من القرارات في ظل انقسام عميق في الأصوات.

وفي هذا السياق، تضطلع هيئة نزع السلاح بدور حاسم هذا العام لاستعادة الثقة فيما بين الدول وإعادة بناء الثقة في نزع السلاح المتعدد الأطراف. توفر آلية نزع السلاح آلية لتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول. وبوصف هيئة نزع السلاح، الهيئة الفرعية التداولية المتخصصة لآلية نزع السلاح ذات العضوية العالمية، فإنها تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة في ميدان نزع السلاح. ومن خلال هذه المداولات، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في حوار بناء،

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وإجراء مناقشات حرة، بغية التوصل إلى أرضية مشتركة للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح.

ولحسن الحظ، تبدأ هيئة نزع السلاح عام ٢٠١٦ عملها في أعقاب الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وشجعني عقد الفريق العامل مناقشات مثمرة للغاية في جو بناء. ولم تؤد المشاركة النشطة للعديد من الوفود خلال الاجتماع الذي دام أسبوعا، إلى زيادة التوقعات فيما يخص آفاق الاتفاق بشأن إمكانية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ولكنها أوجدت أيضا قدرا من الطاقة الإيجابية التي تشتد الحاجة إليها في مجال نزع السلاح. وآمل مخلصا أن يسود هذا الجو البناء عملنا خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة ويوفر الزخم لتنشيط أعمال الهيئة، فضلا عن آلية نزع السلاح برمتها.

لقد أصبح الجمود المستمر لآلية نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، هو النمط المعتاد. لقد مضى ٢٠ عاما على تفاوض مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة متعددة الأطراف. ومر ١٧ عاما على آخر مرة اعتمدت فيها هيئة نزع السلاح مبادئ توجيهية أو توصيات. ومع ذلك، أود أن أذكر الهيئة بأنه خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٩، اعتمدت الهيئة، بتوافق الآراء، مبادئ توجيهية وتوصيات متعلقة بمختلف قضايا نزع السلاح ١٦ مرة. وهذا هو السبب في اقتناعي بأنه يمكن لهيئة نزع السلاح الاتفاق على نتائج موضوعية خلال دورة السنوات الثلاث الحالية. لذلك أتمنى لجميع الأعضاء النجاح، وهم يشرعون في عملهم لتحقيق هذا الهدف. ويحدوني أمل وطيد في أن نحدث قريبا نقطة تحول في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

سأتناول الآن جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦. لعل الأعضاء يتذكرون أن الهيئة في دورتها التنظيمية المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير (أنظر A/CN.10/PV.354)، أحاطت علما بجدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦ على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.76.

وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد جدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.76.

أقر جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يذكر الأعضاء، فإن الهيئة لم تنتخب بعد نوابا للرئيس ومقررا من المجموعات الإقليمية.

وقد أُبلغت بأن المشاورات لا تزال جارية داخل مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المرشحين المحتملين لمناصب نواب الرئيس، ولذلك سننظر في مرحلة لاحقة، في مسألة انتخاب نواب الرئيس من تلك المجموعات.

ومع ذلك، يسرني أن أبلغ الهيئة باستلام التأييدات التالية: أيدت مجموعة دول أوروبا الشرقية السيد تيغران سامفيليان، المستشار، نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لأرمينيا، نائبا للرئيس من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

وإذا لم أسمع أي اعتراض، سوف أعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السيد تيغران سامفيليان نائبا لرئيس الهيئة بالتزكية، خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن الهيئة، أن أهنئ بحرارة عضو المكتب المنتخب للتو، وأن أتمنى له النجاح في الاضطلاع بمهامه. وأنا على يقين من أنه سيسهم إسهاما هاما في تيسير أعمال الهيئة لهذا العام. وبشكل شخصي، أود أن أقول أنني سأعول على دعمه ومشورته.

وأبلغت أيضا بأن سعادة السيد خيرت عبد الرحمانوف، الممثل الدائم لكازاخستان، والسيد بوشعيب الأومني، الوزير المفوض في البعثة الدائمة للمغرب، أعربا عن رغبتهما في مواصلة رئاستهما للفريق العامل ١ والفريق العامل ٢، على التوالي.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة تحيط علما بمواصلة سعادة السيد خيرت عبد الرحمانوف، الممثل الدائم لكازاخستان، والسيد بوشعيب الأومني، الوزير المفوض في البعثة الدائمة للمغرب، رئاستهما للفريق العامل ١ والفريق العامل ٢ على التوالي؟

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه أعضاء الهيئة للجدول الزمني للجلسات الوارد في الوثيقة A/CN.10/2016/CRP.1، التي وزعت في القاعة.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة ترغب في الإحاطة علما بالجدول الزمني للجلسات على النحو الوارد A/CN.10/2016/CRP.1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نتناول أول موضوعاتنا اليوم، أود بالنيابة عن جميع أعضاء الهيئة أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد كيم وون-سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي سيقدم دعما أساسيا لدورة الهيئة. ويؤكد حضوره هنا اليوم أهمية هيئة نزع السلاح بشكل عام، وارتفاع توقعات الدول الأعضاء في هذه الدورة بصفة خاصة.

يطيب لي أن أعطى الكلمة للسيد كيم وون – سو.

السيد كيم وون – سو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل تحيات الأمين العام إلى هيئة نزع السلاح. وأود أيضا أن أهنئ السفير تفي على تعيينه رئيسا، وأشكره على دعوتي لمخاطبة الهيئة في جلستها الافتتاحية. وأعتقد أن الدول الأعضاء ستقدم له الدعم الكامل والقوي للغاية.

ثانيا، أود أيضا أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السفير سيك، على قيادته الممتازة في عام ٢٠١٥.

وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن امتناني لرئيسي الفريقين العاملين للهيئة، السفير خيرت عبد الرحمانوف من كازاخستان، والسفير بوشعيب الأومني من المغرب، على عملهما الدؤوب خلال عام ٢٠١٥.

إن هيئة نزع السلاح تدخل منتصف دورتها الحالية خلال فترة تتسم بالجمود المستحكم والانقسامات داخل الهيئات المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح.

تلك الإحباطات معروفة جيدا لنا جميعا، من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وعدم قدرتنا على إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ إلى عدم إجراء أي مفاوضات أخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد ليس من المستغرب أن يتطلع الكثيرون إلى محافل خارج محافل الأمم المتحدة التقليدية لإحراز تقدم. ومع ذلك فإن للهيئة إمكانات كبيرة لتثبت مجددا أن الآلية القائمة لنزع السلاح يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نتائج.

وأود الآن أن أتكلم عن بندي جدول أعمال ما فتئت الهيئة تعمل بشأنهما. الأول هو البند المتعلق بالأسلحة التقليدية.

في الدورات الأخيرة، أحرزت الهيئة تقدما هاما صوب تحقيق توافق في الآراء بشأن بندها المتعلق بالأسلحة التقليدية. وقد تحقق هذا مع اتخاذ المجتمع الدولي خطوات هامة إلى الأمام بشأن هذا الجزء من جدول أعمال نزع السلاح. وشملت هذه أول لوائح ملزمة قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة الدولية والمزيد من النجاح في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومعالجة المشاكل التي تشكلها المخزونات الزائدة سيئة الصيانة الذخائر فضلا عن الاتفاق على التصدي للتحديات الجديدة مثل التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة. كما واصلنا إحراز التقدم في تحسين آليات بناء الثقة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية بما في ذلك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. ويحدوني الأمل أن يؤدي استمرار مداولات الهيئة بشأن بند الأسلحة التقليدية إلى تعزيز وتوطيد هذه المكاسب. لقد حان الوقت لتبدأ الهيئة أخيرا في الوصول بنظرها في هذا البند إلى خاتمة ناجحة.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، لا تزال الفجوة كبيرة. على مدى الشهور الـ ١١ الماضية، لا تنفك الآراء بشأن سبل المضي قدما تزداد استقطابا وتصلبا. وسيستأنف العمل في الشهر القادم في جنيف بشأن وضع تدابير قانونية فعالة لنزع السلاح النووي. حتى مع استمرار هذه العملية، لا يزال لهيئة نزع السلاح دور فريد ومتميز، لا سيما في ضوء تاريخها لتحقيق توافق الآراء. وفي هذا الصدد، أشجع الممثلين على الاستفادة من الطابع الفريد لهذه الهيئة بوصفها هيئة تداولية وقائمة على توافق الآراء لا تزال تتمتع بالمشاركة العالمية. ويجب أن تمكنهم هذه الدينامية من متابعة الحوار البناء الذي يشمل كافة الأطراف المعنية الرئيسية. كما ينبغي أن تهدف إلى تحقيق العودة بنا إلى رؤية مشتركة بشأن كيفية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود الآن أن أنتقل إلى بند ثالث محتمل في جدول الأعمال. إن الحاجة إلى إحراز تقدم متزامن بشأن عدة مسائل لنزع السلاح لم تكن أبدا أكثر وضوحا. إننا نواجه الظهور السريع للاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة التي تعمل على تعقيد العلاقات الاستراتيجية والاستقرار. ويشمل هذا استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة الاستراتيجية. كما يشمل تزايد الصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والتهديدات الإلكترونية.

وتشمل المجالات التي أحرزت فيها الأمم المتحدة تقدما مؤخرا التصدي لتحديات أمن الفضاء الخارجي واستدامته وتوضيح كيفية تطبيق القواعد الدولية المتصلة بالأعمال العدائية والأفعال الكيدية على الفضاء الإلكتروني. لقد حان الوقت بصفة خاصة للنظر في مسألة الفضاء الخارجي في هيئة عالمية. في عام ٢٠١٢ وبناء على مبادرة من الاتحاد الروسي أنشأت الجمعية العامة فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. واختتم الفريق أعماله بنجاح في عام ٢٠١٣. وأحالت الجمعية العامة بعد ذلك تقريره إلى مؤتمر نزع السلاح والهيئة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في قرارها ٥٠/٦٨، الذي جاء لإبداء الوحدة بشأن مسائل الأمن الاستراتيجي وشاركت الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة في رعايته.

وعقدت اللجنتان الأولى والرابعة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥ اجتماعهما المخصص المشترك الأول للتصدي للتحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته (انظر A/C.1/70/PV.13). وأثبت الاجتماع فائدته لكنه أظهر في نهاية المطاف أن مواصلة الحوار ضرورية من أجل التوفيق بين الرؤى المتناقضة لأمن الفضاء الخارجي.

تتمتع هيئة نزع السلاح بسلطة واضحة لاعتماد بند ثالث في جدول الأعمال في أي مرحلة أثناء الدورة شرط أن

يكون هناك توافق في الآراء. وعلاوة على ذلك، لديها ولاية للنظر في ذلك البند خلال دورتها الحالية بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٧/٦٩حيث توصي الجمعية العامة «بأن تكثف هيئة نزع السلاح مشاوراتها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها... أخذ اقتراح تضمين جدول الأعمال بنداً ثالثا في الاعتبار».

وختاما فإن القرار ٦٨/٧٠ الذي اتخذ في عام ٢٠١٥ ينص صراحة على مواصلة هذه المشاورات في سياق جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

ونقدر الجهود التي بذلتها الرئاسة لاستكشاف أرضية مشتركة حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق على بند ثالث في جدول الأعمال، ربما يتناول الفضاء الخارجي. إن مداولات الهيئة بشأن هذه المسألة قد تساعد على توحيد الاقتراحات المختلفة والمضي بها قدما لكفالة بقاء الفضاء خال من النزاعات والممارسات غير المستدامة.

إن تناول بند ثالث ينبغي ألا يصرف الاهتمام عن عمل الهيئة بشأن البندين القائمين، ولن يصرفه. بل إنه سيعيد الهيئة مرة أخرى إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إلى استعادة مصداقيتها بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وآمل أن يتمكن الممثلون من الاستفادة من هذه الدورة صوب الابتكار والخروج من سبل العمل المتقوقعة وإثبات قدرة هيئة نزع السلاح على تحقيق نتائج ملموسة وعملية. ومكتب شؤون نزع السلاح مستعد لمساعدة الممثلين بأي طريقة ممكنة.

وأتمنى للهيئة كل التوفيق في دورة موضوعية ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه.

مناقشة عامة

تبدأ الهيئة الآن في التبادل العام للآراء على أساس قائمة المتكلمين في المناقشة العامة. أطلب من الوفود التي لم تسجل بعد أسمائها في القائمة أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، إذ نعتزم اختتام المناقشة العامة غدا الساعة ١٣/٠٠ من أجل استغلال أقصى قدر من الوقت المتاح لنا خلال جزء التبادل العام للآراء، أقترح أن نحافظ على ممارسة استخدام القائمة المتجددة للمتكلمين المفتوحة حاليا أمام جميع الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. وأود أيضا أن أذكر جميع الوفود المسجلة بالفعل في القائمة بأن تضع في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي الاستعداد للتكلم في أي وقت ربما يكون مبكرا عن ما كان مقررا في الأصل. كما أود أن أذكر الوفود بأننا سنتبع الشكل المعتمد لمدة البيانات، وهو ١٥ دقيقة بالنسبة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيسي الفريقين العاملين على جهودهما. وتؤكد لكم الحركة تعاونها الكامل فيما تأمل أن تكون دورة مثمرة تحقق نتائج إيجابية.

وتؤكد الحركة على موقفها الثابت بشأن الصحة المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في تلك المجالات. وفي ذلك الصدد، تؤكد الحركة من جديد على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومركزيتها – بعضويتها العالمية، باعتبارها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة – المكلفة بالنظر في

قضايا محددة تتعلق بنزع السلاح وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وتؤكد الحركة مجددا استعدادها لمواصلة العمل من أجل تنشيط آلية نزع السلاح من أجل الوفاء بولايتها. وفي ذلك الصدد، ترى حركة عدم الانحياز أن مؤتمر نزع السلاح يظل الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح تظل الهيئة التداولية المتخصصة المكلفة بتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وساهمت الهيئة في الماضي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة عن طريق اعتماد ١٦ من المبادئ التوجيهية والتوصيات والإعلانات. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء حقيقة أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من الاتفاق على توصيات موضوعية بشأن البنود المدرجة على جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠٠ بسبب عدم توافر الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد الحركة على الحاجة الملحة إلى تحقيق نتائج ملموسة في الدورة الحالية للهيئة، وتحقيقا لهذه الغاية تحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبداء الإرادة السياسية والمرونة المطلوبة. والحركة مستعدة للتعاون على نحو نشط وبناء مع جميع الأطراف بغية التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات الموضوعية فيما يتعلق ببنود جدول أعمال الهيئة.

وحركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتهيب بها حركة عدم الانحياز بقوة تحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية وفقا للالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتعهد بها أثناء المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام القاطع الذي تعهدت به في مؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وتؤكد الحركة مجددا استمرار صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات إلى أن تتحقق.

تشدد حركة بلدان عدم الانحياز على أن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، تؤكد الحركة ضرورة عدم جعل نزع السلاح النووي، باعتباره على رأس الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وباعتباره التزاما قانونيا متعدد الأطراف، مشروطا بتدابير بناء الثقة أو أي جهود في مجال عدم الانتشار النووي أو ما يطلق عليه الاستقرار الاستراتيجي.

وتؤكد الحركة بأن قرار الجمعية العامة ٣٤/٧٠ المعنون «متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣» يقدم خريطة طريق ملموسة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وتؤكد الحركة من جديد أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، كما تقرر من خلال قرارات الجمعية العامة، سيتيح في الواقع للجمعية العامة فرصة لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وتقديم توصيات محددة للحفاظ على الزخم الذي أحدثه اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. تؤكد الحركة ضرورة إنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في نيويورك.

وتشدد الحركة على أهمية إلى إذكاء وعي الجماهير بالتهديد الذي تُشكّله الأسلحة النووية على البشرية وبضرورة

إزالة هذه الأسلحة بالكامل وذلك من خلال إحياء يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وترحب حركة عدم الانحياز بمواصلة النظر في المبادرة الإنسانية وتكرر الإعراب عن بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وفي ذلك السياق تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الدول في كل الأوقات بالامتثال لأحكام القانون الدولي الساري بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وتؤكد من جديد أن أي استخدام للأسلحة النووية سيكون انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية حسبما أعلن في العديد من قرارات الجمعية العامة.

وتشدد الحركة على أن القضاء التام على الأسلحة النووية يمثل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وريثما يتم القضاء عليها، يتعين أن تقدم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على سبيل الأولوية العليا، ضمانات أمنية شاملة وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في جميع الظروف.

وتؤكد الحركة على أن كافة الأنشطة والخطط المتعلقة بتحسين الأسلحة النووية القائمة أو تطوير أنواع جديدة منها تتعارض مع الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي كالتزام قانوني متعدد الأطراف فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد.

وتؤكد الحركة من جديد أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق على الصعيد الدولي فيما يخص جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح النووي.

إن الحركة تؤكد أهمية الإعمال الكامل للحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة الوقود النووي على الصعيد الوطني بشكل كامل للأغراض السلمية دون تمييز والمشاركة قدر الإمكان في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتؤكد الحركة مرة أخرى أن أفضل سبيل لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي هو من خلال إبرام اتفاقات عالمية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية متفاوض عليها. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار شفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الدول وينبغي ألا تفرض قيودا على الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية.

وتشدد الحركة على ضرورة حل المسائل المتعلقة بالانتشار من خلال السبل السياسية والدبلوماسية. وينبغي أن تكون التدابير والمبادرات المتخذة في ذلك الصدد في إطار القانون الدولي ويتعين أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتأسف دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية بالرغم من الجهود التي بذلتها وفود حركة عدم الانحياز. يجب أن يكون هذا الفشل بمثابة حافز على العمل بجد نحو تحقيق نزع السلاح النووي وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشدد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أهمية الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمري الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وتنفيذ خطط العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي

لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضا ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الذي يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من حزمة القرارات التي تم التوصل إليها بدون تصويت وأتاحت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ بدون المزيد من التأخير، وتؤكد أن القرار لا يزال ساريا إلى أن تتحقق أهدافه.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعبر عن خيبة أملها العميقة جراء عدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي كان من المقرر عقده خلال عام ٢٠١٢ بالرغم من قرار المؤتمر الاستعراضي المتخذ بتوافق الآراء عام ٢٠١٠. إن ذلك يتعارض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥ وينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن تعهدات والتزامات الجهات الوديعة للمعاهدة فيما يتعلق بالمنطقة على النحو الوارد في قرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط لا تزال سارية حتى الوفاء بها.

وترفض الحركة بشدة العوائق التي يدعي الداعون لعقد المؤتمر أنها أدت إلى عدم عقده في الوقت المحدد له.

في هذا السياق، تأسف دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لحقيقة أن إسرائيل هي الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي رفض المشاركة في المؤتمر، على نحو التكليف الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التنفيذ الكامل والفوري لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، لتجنب الآثار السلبية على فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومصداقيتها، وعملية استعراضها لعام ٢٠١٥، ونظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ككل.

وفي هذا الصدد، تذكّر حركة عدم الانحياز بما ورد في الوثيقة الختامية لقمة طهران التي عقدت خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، والتي نصت على أنه بينما يدعم رؤساء الدول والحكومات، بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإنهم قد دعوا أيضا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإنشاء هذه المنطقة. وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، طالبوا أيضا بأن تقوم إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم للمعاهدة ولم تعلن عزمها القيام بذلك، إلى التخلي عن امتلاكها لأسلحة نووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع منشآتها النووية بسرعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وممارسة أنشطتها ذات الصلة بالمجال النووي بما يتفق مع نظام عدم الانتشار. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء حيازة إسرائيل قدرات نووية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا استمرار إسرائيل في تطوير وتخزين الترسانات النووية. ودعوا إلى فرض حظر شامل وكامل على جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي، وعلى تقديم المساعدة لإسرائيل، في المجالين العلمي والتكنولوجي المرتبطين بالمجال النووي.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد على الحاجة إلى إرادة سياسية قوية وحقيقية لدعم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، في مفاوضات معينة خلال مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يزال الهيئة

التفاوضية الوحيدة المتعدد الأطراف. وتشجع حركة عدم الانحياز مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل متوازن وشامل من أجل التغلب على الجمود القائم منذ زمن طويل، والشروع في أعماله الموضوعية.

في الختام، تؤكد الحركة دعمها الكامل لعمل الهيئة، الذي يجب تكثيفه من خلال الإرادة السياسية، بهدف تحقيق نتائج حقيقية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى العالمي.

وتولي الحركة أهمية كبيرة لبند جدول الأعمال المعنون «توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية».. وكإسهام في عمل هيئة نزع السلاح، فإنها ستقدم ورقة عمل في إطار هذا البند.

السيد الشندويلي (مصر): بداية، تود المجموعة العربية التعبير عن خالص التهنئة لسيادتكم على توليكم مهام رئاسة أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام. كما نقدم خالص التحية والتقدير لكل من المملكة المغربية الشقيقة وجمهورية كازاخستان على توليهما رئاسة فريقي العمل المنبثقين عن الهيئة.

وتعيد المجموعة التأكيد على محورية هيئة نزع السلاح كمحفل أممي توافقي يهدف إلى مناقشة مواضيع نزع السلاح في ضوء الولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨.

وتشدد المجموعة على أنه لا يمكن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم، مع وجود أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تشكل تهديدا، مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة وتسخير الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل إحداث التنمية.

وتعرب المجموعة عن قلقها نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر معاهدة تمديد عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، والثلاث عشرة خطوة الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة خلال مؤتمر عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تتنصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية، من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية، وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر عام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام الماضي للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه ضمن ورقة العمل العربية التي أيدتها أيضا حركة عدم الانحياز، إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو منها، بل جاء قرار ثلاث دول ومنها دولتان نوويتان وديعتان للمعاهدة، مخيبا للآمال لكسر التوافق الدولي، وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط.

مما يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول في بلوغ أهداف المعاهدة، واحترام التزاماتها السياسية في هذا الإطار، ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، وقد التزمت المجموعة العربية بنصيبها ويظل التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على المحك، مما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي عموما. ولذلك، قررت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إجراء مراجعة لمواقفها ذات الصلة وتطوير الاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق

الأوسط، بغية الحفاظ على أمنها وعلى الأمن الإقليمي، وفي هذا الإطار، قرر الاجتماع الوزاري الأخير لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١١ آذار/ مارس ٢٠١٦، تشكيل لجنة حكماء تتولى استعراض وتقييم مجمل السياسات العربية في مجالات ضبط التسلح وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتقديم تقرير متكامل يتضمن تقييما صريحا مصحوبا بتصورات ومقترحات لسياسات جديدة، تحقق الأهداف العربية والأمن الإقليمي في ضوء المتغيرات الجديدة، والتهديدات الناشئة. إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير، وتلكؤ القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، يضعنا أمام مسؤولياتنا كمجتمع دولي لمضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وسوف تواصل الدول العربية إسهامها بإيجابية في إطار الجهود الدولية الرامية لنزع السلاح النووي. وانخرطت فيها بالفعل، بمشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، وآخرها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف، بهدف التوصل إلى تدابير قانونية فعالة، من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد انضمت جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخضعت جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما لم تقم به إسرائيل حتى الآن، رغم كل المطالبات والقرارات الدولية في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، تؤكد الدول العربية، على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تعد بمثابة الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويكتسب نفس الأهمية مع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة، لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الجانب، علما بأن ذلك القرار كان جزءا أصيلا من الصفقة التي تم على أساسها تمرير المد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر عام ١٩٩٥.

إن التدابير العملية لبناء الثقة المتخذة بشكل طوعي يمكن أن تسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتستحضر الدول العربية في هذا الإطار المبادئ التوجيهية بشأن الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة التي أوصت بها هيئة نزع السلاح واعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، وتنفيذ تلك التدابير على مستوى عالمي أو إقليمي.

وفي نفس السياق، تؤكد الدول العربية على أن التخلص من أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد تدابير الثقة الهامة، ومن هنا تنبع أهمية تفعيل وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. كما أن الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقبلها الدول طواعية، من شأنه أن يسهم في تعزيز الثقة بين الدول، وتؤكد المجموعة في هذا النطاق على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة التي يترتب عليها العديد من التهديدات في ظل وصول تلك الأسلحة إلى كيانات من غير الدول. كما نؤكد على الدور الهام للصك الدولي للتعقب من أجل إحكام المتابعة العالمية لتحركات تلك النوعيات من الأسلحة ولحيازتها.

وختاماً، تتمنى المجموعة العربية أن يتمخض عن هيئة نزع السلاح هذا العام توصيات متكاملة ووثائق متوافق عليها، مثلما شهد المجتمع الدولي النتائج الإيجابية للهيئة في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩.

السيد ندوهورا (أوغندا)(تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية. تود المجموعة الأفريقية أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع

السلاح خلال هذه الدورة. وتغتنم المجموعة الأفريقية هذه الفرصة لتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وتعرب عن تقديرها لسلفكم، سعادة السيد فودي سيك (السنغال)، على عمله الدؤوب كرئيس للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٥. وتقدر المجموعة جهود رئيسي الفريقين العاملين، وتتطلع إلى العمل معهما خلال هذه الدورة. وتعرب المجموعة أيضا عن تقديرها للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، كيم وون-سو، لملاحظاته الثاقبة.

وأود أن أبلغ الهيئة أن المجموعة الأفريقية رشحت السيد بوشعيب الأومني، ممثل المغرب، نائباً للرئيس، ليمثل المجموعة في المكتب. وستقوم المجموعة الأفريقية بإبلاغ الرئيس عندما تنتهي من تسمية المقرر.

والمجموعة الأفريقية تؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا. وتعرب المجموعة عن التزامها المستمر بمبدأ الدبلوماسية المتعددة الأطراف وصلاحيتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ونؤكد أن السبيل الأمثل لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار يتمثل في إبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التوصل إليها عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف.

وكما أكد الأمين العام الأسبق كورت فالدهايم، فإن السبب الطويل الأمد لضرورة نزع السلاح المتعدد الأطراف هو حاجة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بشكل فعال بدورها الأساسي في ضمان السلام والأمن وبقاء الحياة المنظمة على كوكبنا، لأن خطر التدمير الكامل للحياة والحضارة الإنسانية يظل قائما ما دامت الأسلحة النووية موجودة.

وفي ضوء ذلك، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على أهمية وجدوى هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. و في السابق، أسهمت تلك الهيئة في المداولات بشأن نزع السلاح النووي، باعتبارها أولوية عالمية قصوى، فضلا عن إسهامها في المداولات بشأن القضايا المتصلة بعدم الانتشار النووي، بما في ذلك اعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات والإعلانات. ومع ذلك، تأسف المجموعة لأن الهيئة لم تتمكن من تحقيق نتائج جوهرية كان من المفترض أن تؤدي إلى توصيات ملموسة لأول مرة منذ أكثر من عشرة أعوام، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة.

وتكرر المجموعة الأفريقية دعوتها إلى تضافر الجهود لمواجهة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والقضاء التام عليها كهدف نهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة مجددا ضرورة تطبيق مبادئ الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح النووي. ولا يزال هذا المبدأ أساسيا لتعزيز الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يتفق مع الالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وتؤكد المجموعة مرة أخرى ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة وضمان الامتثال بطريقة متوازنة وشاملة لكل ركيزة من ركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما تشدد على الحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية والبحوث المتعلقة بها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وبما يتفق مع المادة الرابعة من المعاهدة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السادسة والأربعين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة الأفريقية عن أسفها لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة لعام عام ٢٠١٥. وتمثل تلك

الانتكاسة فرصة ضائعة للدول الأطراف لتدعيم المعاهدة من خلال تعزيز حقيقي لركائزها الثلاث متمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وترى المجموعة أن القضاء التام على الأسلحة النووية والضمان الملزم قانونا لعدم إنتاجها مرة أخرى على الإطلاق، مازالا يمثلان الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتود المجموعة كذلك أن تؤكد على أنه، ريثما يتم إبرام تلك الضمانات، ينبغي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات قانونية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

والمجموعة الأفريقية مافتئت تؤكد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل معلماً مهما نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، فإن أحد إسهامات أفريقيا الرئيسية يتمثل في بدء نفاذ معاهدة بليندابا المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ .

وتؤكد المجموعة مجددا أن بدء نفاذ المعاهدة يدل على أن قارة أفريقيا قد أصبحت منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتغتنم المجموعة هذه الفرصة لتدعو الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المذكورة في البروتوكول الثالث، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطبيقها على وجه السرعة.وترى المجموعة أن من شأن إجراء كهذا أن يعزز كثيرا مركز المعاهدة ويسهم في الجهود الرامية إلى اتخاذ هذا التدبير في بقية أنحاء العالم.

وتؤيد المجموعة تأييدا ثابتا الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.وما فتئت المجموعة تعرب عن استيائها العميق إزاء عدم تنفيذ التعهدات والالتزامات على النحو المتفق عليه فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وخطة العمل التي اُعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.وتعرب المجموعة بأوضح العبارات، عن شعورها بخيبة الأمل من عدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على النحو المطلوب –مع أنه كان ينبغي عقده في عام ٢٠١٢. وفي ذلك الصدد، ما تزال التعهدات والالتزامات المتعلقة بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، التي لا تزال جزءا أساسيا لا يتجزأ من تلك المجموعة، فضلا عن كونها الأساس الذي تم بموجبه التوصل إلى توافق الآراء بشأن التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى التدابير الأخرى ذات الصلة الناشئة عن خطة العمل لعام ٢٠١٠، سارية إلى حين إنشاء هذه المنطقة.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد الهدف من قرار الجمعية العامة ٣٤\٧٠ المعنون « متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣» بوصفه جزءا لا يتجزأ من الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذا فعالا.وتؤكد المجموعة مجددا ضرورة عقد مؤتمر مؤتمر دولي رفيع المستوى في أجل أقصاه عام ٢٠١٨. وترى المجموعة أن هذا المؤتمر سيتيح فرصة للجمعية العامة كي تقدم توصيات ملموسة، بغية الحفاظ على الزخم الذي حققه الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة عام ٢٠١٣، فضلا عن تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى ضمان عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي ضوء الذكرى السنوية التاسعة عشرة لاعتماد معاهدة حظر التجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تود المجموعة الأفريقية أن تشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي

إلى ذلك الصك، آخذة في الاعتبار مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد على وجه الخصوص، وتدعو بقية الدول المدرجة في المرفق الثاني، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير لضمان دخولها حيز النفاذ.

وما تزال الأسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تُحظَر بعد، وما تزال تمثّل تهديدا قائما ووجوديا للجنس البشري، ويشكل استخدامها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومعايير الحضارة الإنسانية، علاوة على كونه جريمة ضد الإنسانية.وترى المجموعة أن أي مذهب يبرر استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها غير مقبول ولا مبرر له.وتشير المجموعة أيضا إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ التي تؤكد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكّلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني (انظر A/51/218، المرفق).

وفي ذلك السياق، تكرر المجموعة الإعراب عن شعورها ببالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية.وتؤكد علاوة على ذلك، أن أي استخدام للأسلحة النووية سيشكّل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، وتدعو جميع الدول، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى النظر في مثل هذه العواقب الكارثية على البشرية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا أهمية مؤتمر نزع السلاح، ليس بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بمسائل نزع السلاح فحسب، بل بوصفه هيئة ينبغي لها أن تعمل على كسر الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة نداءها فيما يتعلق بالحاجة الملحة لأن يتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل شامل ومتوازن.وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة بالجهود التي بذلها مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٤، على النحو المبين في تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة (A/69/27).وتدعو المجموعة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ لأجلها في إطار مفاوضاته.

وفيما يتعلق بمسألة تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، تود المجموعة أن تؤكد أنه –وفي إطار السعي إلى تحقيق هدف الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين– ينبغي أن تُتخذ مثل هذه التدابير في توافق تام مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد مجددا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يهدد السلام والاستقرار في الكثير من البلدان والمناطق، ولا سيما في أفريقيا.وما يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدرا لإمداد الجماعات الإرهابية ويؤدي إلى زيادة الجريمة المنظمة، علاوة على كونه أحد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء في المجموعة.

وبعد دخول معادة تجارة الأسلحة حيز النفاذ بوصفها صكا ملزما قانونا بشأن نقل الأسلحة التقليدية بين الدول الأطراف، فإنها تتيح فرصة للتصدي لبعض تحديات النقل غير المنظم للأسلحة التقليدية.وتسلّم المجموعة وتؤكد مجددا الحق السيادي لجميع الدول في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بأجزائها ومكوناتها بغرض الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.وتؤكد المجموعة مجددا الدعوة إلى تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة وموضوعية من شأنها أن تحمي مصالح جميع الدول، وليس مصالح كبرى الدول المنتجة والمصدّرة على الصعيد الدولي فحسب، وتحث جميع المورّدين الرئيسيين للأسلحة على الانضمام إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير.

وتتطلع المجموعة إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع السادس لفترة السنتين المقبل للدول المعني ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومتابعة الاجتماع الخامس المعقود في عام ٢٠١٤، واجتماع الخبراء الحكوميين المعقود في عام ٢٠١٥.وتواصل المجموعة الأفريقية التشديد على أهمية مراعاة التوازن والتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل.وفي ذلك الصدد، ترى المجموعة أن تعزيز أدوات التعاون والمساعدة الدوليين يمثل عنصرا أساسيا يجب تناوله لأجل ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

وما زالت المجموعة الأفريقية تسلط الضوء على الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في سياق إسهاماتها في مسائل نزع السلاح وتقديم المساعدة المطلوبة إلى الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في تنفيذ الجهود المتعلقة بنزع السلاح والسلام والأمن.وتود المجموعة تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز جميع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح بهدف تمكينها من الاضطلاع الكامل بولاياتها في ذلك الصدد.

وأخيرا، تعرب المجموعة مرة أخرى عن شعورها بالأسف لعدم تمكن هيئة نزع السلاح من تقديم توصيات ملموسة أو التوصل إلى توافق في الآراء خلال دوراتها الثلاث السابقة.وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد مرة أخرى الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية ومراعاة الشفافية في التصدي لمسائل نزع السلاح والأمن الدوليين.وتدعو المجموعة إلى مواصلة الحوار المجدي ونحن نشرع في المداولات بشأن المسائل الرئيسية، وتتطلع إلى تقديم اقتراحات ملموسة لأجل تحقيق السلام والأمن للجميع.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح.

وأؤكد لكم ولمكتب هيئة نزع السلاح كامل دعمنا وتعاوننا.

إن الحالة الأمنية الدولية اليوم في وضع شديد التقلب يتسم بتزايد الصراعات والتوترات بين الدول وداخلها. وحتى مع بقاء النزاعات القديمة دون حل وفي أفضل الأحوال مجمدة، ثمة مؤشرات مقلقة على حروب باردة جديدة في أوروبا وآسيا واضطرابات متزايدة في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، فإن إحراز تقدم حقيقي نحو السلام والرخاء، في منطقتي، جنوب آسيا، تعرقله دوافع هيمنة تؤججها وتشجعها غالبا دول قوية من خارج المنطقة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية الخاصة بها.

وتؤثر هذه الاتجاهات الكبرى في نظام نزع السلاح وهياكله. وقد تآكل توافق الآراء العالمي الذي توصلت إليه الجمعية العامة قبل ٣٨ عاما للنهوض ببرنامج نزع السلاح. وهناك اختلافات مستمرة في نهج محاولة التوصل إلى برنامج متفق عليه لنزع السلاح. إن التحديات التي تواجه آلية نزع السلاح ليست قاصرة على الهيئة أو اللجنة الأولى. فالأجزاء الأخرى من آلية تحديد الأسلحة ليست محصنة أيضا ضد هذه المشاكل. إن فشل مؤتمر العام الماضي لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح بشأن جميع مسائله الأساسية، إنما يدل على تلك الصورة القاتمة.

هناك مخاطر جديدة فتلوح ي أفق الأمن العالمي في ميادين من قبيل الاستخدام العدائي للفضاء الخارجي، وقدرات الإنترنت الهجومية واستحداث واستخدام نظم أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل والمركبات الطيارة غير المأهولة المسلحة، فضلا عن تطوير نظم تقليدية متقدمة تفوق سرعتها سرعة الصوت ذات مدى عالمي.

ولم ترق الجهود المبذولة لتنظيم الأسلحة النووية من خلال الوسائل السياسية والقانونية والمعيارية إلى توقعاتنا. وعلى الرغم من التخفيضات في عدد الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة، فقد كانت وتيرتها بطيئة وكان حجمها متواضعا. وهناك مقاومة لإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف من جانب حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. هذه الدول غير مستعدة للتخلي عن مخزوناتها الكبيرة من الأسلحة النووية ولا عن برامج تحديثها، غير أنها تواصل دعوة الآخرين إلى فعل ذلك. ولم يؤد هذا الكيل بمكيالين، إلا إلى تفاقم الشعور بانعدام الأمن وسط الدول الأخرى. وقد واصلت تلك الدول حصرا تقريبا السعي لتحقيق عدم الانتشار بحماس منقطع النظير بدلا من الوفاء بالتزاماتها القانونية المتعلقة بنزع السلاح. وقد عملت تلك الفجوة بين الشرعية والواقع على تآكل الثقة العالمية في الطابع المتعاضد لتلك العمليات.

ولا تزال قرابة ٣٠ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، هي أعضاء في التحالفات المسلحة نوويا، تعتمد بقوة على الأسلحة النووية، ويذهب بعضها إلى حد استضافة أسلحة نووية تعبوية على أراضيها. وعلى هذا النحو، فإن تلك الدول تشجع بشكل غير مباشر وضمنا حيازة بل واستخدام الأسلحة النووية كجزء من المذاهب الاستراتيجية لتحالفاتها. وعلى الرغم من أن تلك الدول تتمتع بمظلة نووية، فإنها تدعو الآخرين إلى تجنب وسائل الدفاع عن نفسها في مواجهة تهديدات أمنية حقيقية ومتزايدة غالبا. وقد أبرمت بعض تلك الدول كذلك اتفاقات تعاون نووي تمييزية وساعدت في منح الإعفاءات في تخل مؤسف عن مبادئ عدم الانتشار القائمة منذ أمد طويل.

وازدواجية المعايير واضحة كذلك في مجال الأسلحة التقليدية. فبينما تعلن بعض تلك الدول التزاما صارما بالنقل المسؤول للأسلحة، فإنها تواصل مد منطقتنا بعدد متزايد من الأسلحة التقليدية، مما يفاقم عدم الاستقرار في جنوب آسيا. ومن الواضح أن تلك السياسات والإجراءات مدفوعة باعتبارات مصالح ذاتية استراتيجية وسياسية وتجارية. وتظل المفارقات المؤلمة أن الأسلحة التي تدفع النزاعات وتديمها، تأتي من مناطق أو أقاليم تتمتع هي نفسها بالسلام. أربعة بلدان فقط مسؤولة عن ثلثي صادرات الأسلحة العالمية، في حين أن البلدان المستوردة الرئيسية هي من البلدان النامية، أساسا في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. ومن غير المستغرب أن ينجم عن هذه المعايير المزدوجة شعور واسع بالاستياء وخيبة الأمل في المجتمع الدولي، بما في ذلك في بلدي. لذلك، يرى الكثيرون الدعوة الصادرة عن تلك الدول إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإلى معايير عالية في عمليات نقل الأسلحة مجرد خطاب أجوف.

كما تم كذلك تأخير وإعاقة إحراز تقدم في نزع السلاح النووي من قبل بعض الراغبين في تحويل تركيز مؤتمر نزع السلاح إلى تدابير جزئية لمنع الانتشار، مثل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. من شأن معاهدة تمييزية في طبيعتها ولا تتناول المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية أن تؤثر على أمن بعض الدول بينما لن تكلف من يملك أكبر كميات من مخزونات المواد الإنشطارية شيئا.

وما تدعيه بعض الوفود أن من شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تضع سقفا كميا على الأسلحة النووية هو ادعاء زائف. والأسباب بديهية. ذلك لأن المخزونات الهائلة من المواد الانشطارية، بالإضافة إلى استمرار إنتاج غير مشمول بالضمانات للأغراض المدنية والأغراض العسكرية غير التفجيرية، يوفر احتياطيات جاهزة من المواد الانشطارية التي يمكن تحويلها إلى أسلحة عند الرغبة في ذلك. ولا يوجد حكم في المعاهدة التي تفضلها تلك الدول يمكن أن يحد من زيادة كمية أو نوعية في الأسلحة النووية. وبالتالي لا يمكن

لباكستان أن تؤيد معاهدة غير متكافئة تؤثر مباشرة على أمننا الوطني.

إن بلدي دولة نووية مسؤولة. ويشكل سياستنا النووية تطور الديناميات الأمنية في جنوب آسيا. إن قدرتنا النووية موجهة نحو ضمان أمننا ودفاعنا عن نفسنا، على أساس الرادع الأدنى الموثوق به. وكما قال رئيس وزرائنا، السيد نواز شريف، أمام الجمعية العامة في العام الماضي:

«باكستان لا ترغب ولا تشارك في سباق تسلح في جنوب آسيا. ومع ذلك، فإننا لا يمكن أن نبقى غافلين عن الديناميات الأمنية المتغيرة وتكديس الأسلحة في منطقتنا، الأمر الذي يحتم علينا أن نواصل اتخاذ الخطوات الضرورية للحفاظ على أمننا» (انظر A/70/PV.19، ص ٥٢).

كما شدد رئيس الوزراء على أن:

«إن جنوب آسيا تحتاج إلى استقرار استراتيجي، وهذا يتطلب حوارا جادا لتحقيق الانضباط النووي والتوازن التقليدي وحل الصراعات» (المرجع نفسه).

وما فتئت باكستان تؤيد أهداف نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي السعي إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال إبرام اتفاقية أسلحة نووية عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها في مؤتمر نزع السلاح.

وتتشاطر باكستان الشواغل والمخاوف المرتبطة بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ولذلك، فقد شاركنا وساهمنا في ذلك النقاش خلال جميع المؤتمرات الثلاثة المتعلقة بهذا الموضوع. كما إننا نتفهم ونتشاطر الشعور بالإحباط وسط الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء البطء في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي.

وفي الوقت نفسه، يعتقد بلدي أن موضوع الأسلحة النووية، على أهميته، لا يمكن اختزاله حصرا في نموذج إنساني. من المهم إدراك سياق ودافع كل دولة من الدول التي تمتلك هذه الأسلحة. وفي حالة باكستان، فإن أمننا واجه تحديا خطيرا بإدخال الأسلحة النووية في منطقتنا. ولم يترك لنا أي خيار سوى الحصول على قدرة ردع نووية موثوقة للرد على هذا التحدي والدفاع عن أنفسنا.

وقد استفادت العديد من مناطق العالم من تطبيق المبادئ والمبادئ التوجيهية وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وقد أثبتت تلك التدابير فعاليتها على مر السنين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهي هامة لأنها يمكن أن تؤدي إلى تهيئة الظروف المواتية للتسوية السلمية للمنازعات الدولية وأن تيسر تسوية حالة يمكن أن تؤدي إلى توترات واحتكاكات دولية.

ولتدابير بناء الثقة أهمية خاصة في سياق جنوب آسيا. فبدون إحراز تقدم صوب القضاء على النزاعات الكامنة وأسباب انعدام الثقة بين الدول، ستضمحل جدوى تدابير بناء الثقة. ولا يمكنها أن تكون بديلا أو شرطا مسبقا لخطوات صوب التفاوض السياسي لتسوية المنازعات. وتؤيد باكستان وضع تدابير لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. فقد ظل ذلك أحد البنود التقليدية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. لقد ساهم وفد باكستان بشكل بناء في المداولات المتعلقة بذلك في العقد الماضي، وسوف يواصل القيام بذلك.

تتطلب التحديات للهيكل الأمني العالمي وجدول أعمال وآلية نزع السلاح نهجا تعاونيا يرمي إلى إعادة بناء توافق في الآراء تتفق عليه جميع الدول في أول دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح.

ولأكثر من عقد، وضعت باكستان عناصر لإحياء هذا التوافق الدولي في الآراء. وعلى الرغم من أننا ندرك أن هذا

المشروع لن يكون سريعا ولا سهلا، يمكن للهيئة، بصفتها هيئة تداولية ذات عضوية عالمية، أن تؤدي دورا هاما في تطوير هذا التوافق في الآراء. وقد تم الشروع في بداية هامة لإحياء هذا التوافق في الآراء الأسبوع الماضي عندما اجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح للنظر في أهداف وجدول أعمال هذه الدورة. ويبشر التبكير بعقد تلك الدورة بالتغلب على المأزق الراهن في ميدان نزع السلاح، مما ينشط دور الأمم المتحدة في تعزيز الأمن العالمي والاستجابة للتطلعات إلى عالم خال من الأسلحة النووية والأسلحة غير التقليدية الأخرى والأسلحة التقليدية المتطورة.

السيد الشندويلي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة مرة ثانية للإدلاء ببيان بصفتي الوطنية. سأتوخى الإيجاز.

أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام، كما أعرب عن تقديرنا لجهودكم في هذا المحفل الهام. وبالمثل، أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأشيد بكازاخستان والمغرب على ترأس الفريقين العاملين لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. كما أعرب كذلك عن تأييد مصر للمواقف الواردة في البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنسبة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، إذ أنه يأتي بعد الزخم غير المسبوق والنتائج المنتظرة لآخر دورة للجنة الأولى في هذه الدورة السبعين للجمعية العامة. لذا، فإن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية هذا العام بالغ الأهمية إذا أردنا الحفاظ على أهمية هيئة نزع السلاح للآلية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، ولا سيما بالنظر إلى الإخفاقات المتعاقبة لدورات الهيئة السابقة في اعتماد مشروع تقرير منذ عام ١٩٩٩. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية ومصدري الأسلحة الرئيسيين إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة وإثباتها من أجل التوصل إلى نتائج موضوعية بشأن المسألتين الهامتين على جدول أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ولتمكين الهيئة من النهوض بقضية نزع السلاح.

ولأبدأ بالفريق العامل الأول، المعني بتقديم توصيات لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ينبغي أن تكون نقطة البداية، في ذلك الصدد، تنفيذ القرار ٥٨/٦٩، بشأن متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. لا يزال القرار يرسم خريطة الطريق نحو القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في التداول بشأن تنفيذ خريطة الطريق، لا سيما فيما يتعلق بعناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وترحب مصر باستمرار الزخم بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وتعارض استعمالها مع القانون الدولي الإنساني. نحن نؤيد الدعوة إلى وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ذلك الصدد، مسؤولية خاصة عن تفادي أي احتمال لما يمكن أن يكون كارثة.

إن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة لا غنى عنها نحو تحقيق نزع عام وشامل للسلاح

النووي. ويضيف الإسراع بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية زخما جديدا للجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد أقر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. لكن على الرغم من النداءات المتكررة والتأييد العالمي الساحق لإنشاء هذه المنطقة، لم ينفّذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط حتى الآن، مع أنه جزء أساسي لا يتجزأ من مجموعة المقررات التي سمحت بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. ويظل القرار ساريا إلى أن تتحقق أهدافه، وبالتالي، ينبغي أن ينفّذ من دون مزيد من التأخير. وتتيح دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فرصة حسنة التوقيت لتأكيد التزام المجتمع الدولي مجددا بإعادة العملية مرة أخرى إلى مسارها الصحيح. فهي توفر لنا منتدى ملائما للتفكير في كيفية الخروج من المأزق الحالي واستعادة مصداقية وأهمية عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، إن لم تكن المعاهدة نفسها.

وتكتسي مداولات الفريق العامل الثاني المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية أهمية متزايدة. وستساعد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بإسهامها في المناقشة بشأن تدابير بناء الثقة، في تناول مجالات الاهتمام المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك المسألة البارزة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد دعونا باستمرار إلى العناصر التالية باعتبارها عناصر تشكل جزءا لا يتجزأ من أي تدابير محتملة لبناء الثقة: أولا، إخضاع الإفراط في الإنتاج والتزايد المستمر في مخزونات الأسلحة التقليدية في أيدي المصدرين والمنتجين الرئيسيين للأسلحة للتفتيش الدولي؛ ثانيا، المساءلة الدولية المتبادلة باعتبارها الضمان الوحيد ضد التجاوزات المحتملة للاختلال القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وبقية العالم؛ وثالثا، معالجة التهديدات الممتدة للسلم والأمن الدوليين. ولا يوجد، في ذلك الصدد، تهديد أعظم للسلام والأمن وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وللمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة نفسه من جرائم العدوان والاحتلال الأجنبي، التي تستخدم ترسانات الأسلحة التقليدية لتهديد الشعوب والهيمنة عليها وحرمانها من أبسط حقوقها الأساسية. وستعمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، من خلال تطوير تدابير بناء الثقة هذه، على صقل المعنى التقليدي للمصطلح، وبالتالي المساهمة نظريا في تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن مصر على استعداد للإسهام بشكل بناء في المداولات لضمان نتيجة متوازنة بين نتائج الفريقين العاملين، نتيجة تعكس توازنا بين مصالح جميع الدول. وإننا على ثقة في قدرتكم، السيد الرئيس، على توجيه المناقشة نحو خاتمة ناجحة للدورة.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة دورة عام ٢٠١٦ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. أنه أمر إيجابي جداً لأستراليا وهي تشهد جارة إقليمية تضطلع بهذا الدور الهام.

ويشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة الهيئة باسم أستراليا.

إن الحاجة إلى اضطلاع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بدورها الأساسي كهيئة تداولية وهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، نظرا للحاجة إلى تطوير المناقشات من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ واللجنة الأولى إلى مسار إيجابي قدما نحو نزع السلاح. ويجب علينا كذلك أن نضع في الاعتبار المناقشات الجارية هذا العام في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة

الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح للنظر في أهداف وجدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية في نيويورك؛ وعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، في جنيف؛ واستنتاجات مؤتمر قمة الأمن النووي الأخير، الذي عقد في واشنطن العاصمة.

لقد قيل الكثير عن الاستقطاب بشأن مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في أعقاب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ودورة اللجنة الأولى. غير أننا يجب أن نتذكر أنه لا يزال هناك هدف مشترك واحد. يتشارك المجتمع الدولي الهدف الرئيسي المتمثل في الوصول إلى عالم ينعم بالسلام والأمن ويخلو من الأسلحة النووية. وقد تختلف الدول حول السبل والترتيب لتحقيق ذلك الهدف، ولكن في نهاية المطاف، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يركز فقط على الخلافات بل على الأرضية المشتركة من خلال تحديد لبنات ملموسة وعملية لبلوغ هذا الهدف المشترك.

ومع إضافة النرويج اليوم، من دواعي سرور أستراليا، جنبا إلى جنب مع ٢٤ بلدا تقديم ورقة نهج تدريجي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. تؤكد الورقة حقيقة عدم وجود حلول سريعة، نظراً لأن هدفنا هو نزع السلاح النووي بشكل فعال وقابل للتحقق ولارجعة فيه. ويشكل التصدي لكلا البعدين الأمني والإنساني للأسلحة النووية، السبيل الوحيد الذي يمكننا من اتخاذ الخطوات التدريجية ولكن الضرورية التي من شأنها تعزيز الأمن للجميع، وإتاحة أفضل الفرص لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وستكون أي عملية يمكن أن تقودنا على نحو فعال إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، شاملة للجميع بالضرورة. وللدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أدوار تعاونية حاسمة الأهمية في هذا الصدد. علاوة على ذلك، وبغية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، لا يتعين إشراك الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب بل وجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية.

تقر ورقة النهج التدريجي بالعديد من العناصر المحورية في مشروع الورقة التي قدمتها كازاخستان بصفتها رئيسة الفريق العامل الأول. تتضمن تلك العناصر إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتشجيع على المزيد من الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ والتقليل من خطر استخدام الأسلحة النووية على نحو غير مقصود أو غير مأذون به، وتنشيط آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح؛ وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتأكيد ضرورة إجراء المزيد من المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت ثنائية أو شاملة لعدة أطراف أو متعددة الأطراف، من أجل الحد من الترسانات؛ والدور الهام للتثقيف في مجال نزع السلاح.

إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد كانت المعاهدة أداة ناجحة جدا للتعاون الدولي، حيث أنها أرست فعليا قاعدة عالمية بمناهضة إجراء تجارب نووية. بيد أن الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية ليس بديلا عن التزام دائم وقانوني بإنهاء التجارب النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال بدء نفاذ المعاهدة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، من المهم الإقرار بتطورات رئيسية، بما في ذلك عقد المؤتمر الأول للدول

الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، العام الماضي. تواصل أستراليا عملها في اتجاه إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة. ونرحب باليونان وليسوتو وبيرو بوصفها الدول التي انضمت مؤخرا للمعاهدة. وستواصل أستراليا العمل عن كثب مع الدول في منطقتنا، منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لفهم معاهدة تجارة الأسلحة وتشجيع المزيد من التوقيعات والتصديقات.

وسيشكل الاجتماع السادس من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده خلال شهر حزيران/يونيه، فرصة سانحة للدول الأعضاء للنظر في أوجه التآزر فيما بين الدول بشأن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعاهدة تجارة الأسلحة. وما فتئت أستراليا تؤيد بقوة التدابير العملية القوية لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، وسنواصل تقديم المساعدة إلى الدول لكي تتقيد بتنفيذ تدابير عملية ومحددة الهدف.

ونحن نتطلع إلى الإسهام بنشاط في المناقشات المقبلة.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، على رئاستكم، وأعرب لكم عن دعمي الكامل. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المكتب وموظفي الأمانة العامة على الخدمات التي تتسم بالالتزام الشديد خلال الدورتين الحالية والماضية. ويود وفد بلدي أن يعبر عن امتنانه العميق للممثل السامي، سعادة السيد كيم وون-سو، وفريقه المتميز، على قيادتهم الرائعة، وعلى الدعم المقدم إلى كازاخستان في عملها في مجال الدعوة إلى تحقيق نزع السلاح.

لا شك في أنه يجب علينا كسر الجمود الذي تشهده هيئة نزع السلاح، والذي يرجع إلى عام ١٩٩٩، وتنشيط فعالية آلية نزع السلاح. ينبغي لنا التصدي لمختلف التهديدات الجديدة التي نجابهها اليوم، وكذلك تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح من أجل توطيد النجاحات السابقة والاستجابة للتحديات والأوضاع السياسية المتغيرة. ونلاحظ بأسف عميق عدم تنفيذ كيانات آلية نزع السلاح لولاياتها على مدى العقدين الماضيين. ونأمل أن يتغير هذا الوضع قريبا. لذلك، اسمحوا لي أن أعرض تدابير جريئة ومبتكرة مختلفة لتحقيق أهدافنا المرجوة من أجل عالم آمن.

ويود بلدي فيما يخص المسائل النووية، تناول النقاط التالية: لقد التزمت كازاخستان على الدوام التزاما تاما بنزع السلاح وعدم الانتشار النووين، والأمن النووي منذ اليوم الأول لاستقلالها. لا يزال خطر استخدام الأسلحة النووية من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول يشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البشرية اليوم. لذلك علينا أن نستغل جميع الفرص لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. نحن ندرك الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيكل الدولي الرئيسي المسؤول عن وضع الأهداف والمبادئ، ونشيد بها لتوحيد الجهود الدولية المبذولة في مجال ضمان الأمن النووي.

لكن مؤتمرات قمة الأمن النووي تسهم أيضا بقدر كبير وتدعم الوكالة في تحقيق ذلك الهدف المشترك. وقد شارك رئيس بلدنا في مؤتمرات القمة الأربعة كلها، ونشكر حكومة الولايات المتحدة والرئيس باراك أوباما على مبادرتهما بإطلاق عملية مؤتمر القمة. ونحن واثقون من أن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت خلال مؤتمرات القمة التي عقدت في واشنطن العاصمة وسول ولاهاي ثم في واشنطن العاصمة، في الأسبوع الماضي، سيزيد إلى حد بعيد من الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. ولن ندخر جهدا لتنفيذها.

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لقيادتنا خلال مؤتمر القمة الرابع في الموقف الذي مفاده أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز في نتائج مؤتمرات القمة، إلا أن الأهداف المحددة في إطار هذه المبادرة، لم تنفذ عموما بشكل كامل. لذلك، من الضروري النظر في مواصلة مؤتمرات القمة من أجل مواصلة الحد من التهديدات المحدقة بالأمن النووي. وبناء على ذلك، قدمت كازاخستان، خلال مؤتمر قمة الأسبوع الماضي، وثيقة جديدة تماما بعنوان «بيان عام: العالم والقرن الحادي والعشرين». إنها وثيقة تعبر عن موقف جدي بشأن مسألتي الحرب والسلام، ولا سيما خطر الفناء بسبب الأسلحة النووية، في حال فشل المجتمع الدولي في إقرار وتفعيل حظر كامل على الأسلحة النووية. وأعتقد أن الوثيقة ستوزع على الوفود من خلال بوابة الخدمات الموفرة للورق أو وسيلة اتصال أخرى.

وحث الرئيس نور سلطان نزاربابيف المجتمع الدولي، في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، على أن،

«إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ينبغي أن يصبح الهدف الرئيسي للبشرية في القرن الحادي والعشرين.» (A/70/PV.13، صفحة ٦٢).

ولذلك، قدمت كازاخستان القرار ٥٧/٧٠ المعنون «الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية»، الذي اعتمد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ، والذي أيدته غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونعرب لها عن امتناننا. إنه يوجز المبادئ والأهداف الأساسية لنزع السلاح النووي ويحث على اتخاذ خطوات جريئة، بما في ذلك اعتماد صك دولي ملزم قانونا لحظر جميع الأسلحة النووية وتدميرها. لذلك، يدعو بلدي إلى إنشاء حركة عالمية لمناهضة الأسلحة النووية، يكون الهدف منها تحقيق نزع السلاح النووي.

وبالنظر إلى الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية لمناقشة مسائل نزع السلاح النووي، أيدت كازاخستان إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنهوض بعملية المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، وشاركت في اجتماعاته.

ونرى أن ذلك الكيان ليس بديلا لمؤتمر نزع السلاح أو لهيئة نزع السلاح.بيد أن الفريق العامل يتمتع بالأغلبية المطلقة من المؤيدين، وبالتالي فليس ممكنا تجاهل إمكاناته.وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المشاركة في ذلك الحوار.

وسنعمل أيضا على إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر هذه الأسلحة وإزالتها بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها في إطار زمني محدد.ونؤيد أيضا المبادرة الرامية لإبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية.غير أن مجرد الحظر لا يكفي لتحقيق نزع السلاح النووي، ما يعني ضرورة اتباع نهج متكامل.وعليه، فإننا نؤيد مبادرة ترمي إلى التقريب بين الآراء المختلفة بشأن نزع السلاح النووي.

ويؤيد بلدي الشروع مبكرا في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية حتى تكون عملية نزع السلاح لا رجعة فيها، فضلا عن الحد من إمكانية حصول الإرهابيين على المواد الصالحة لصنع الأسلحة.وينبغي ألا يكون ذلك شرطا لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وعليه، نؤيد إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي شارك فيه خبراؤنا.وتعتبر توصيات الفريق أداة ملائمة للمداولات الموضوعية المقبلة.

وتشمل المناطق الخالية من الأسلحة النووية نصف الكرة الجنوبي برمته.وتمثّل الـ١١٦ دولة الأعضاء في هذه المناطق أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.ونؤيد توسيع هذه المناطق في المستقبل، وخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.ونؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد

اجتماعات سنوية لممثلي جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نيويورك.ويسر وفد بلدي أن يبلغ الأعضاء بأن بروتوكول معاهدة سيميبالاتينسك، الذي وقّعه ممثلو البلدان الحائزة للأسلحة النووية الخمس في عام ٢٠١٤، قد صدّقت عليه المملكة المتحدة والصين وروسيا وفرنسا.ونتطلع إلى إنهاء الولايات المتحدة لذلك العمل في وقت مبكر.

وتدين حكومة بلدي إطلاق القذائف التسيارية والتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام.وعليه، فقد شاركنا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اُعتمد في ٢ آذار/مارس.وفي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، أصدر الرئيس نزاربايف، رئيس كازاخستان، ورئيس وزراء اليابان شينزو آبي –بصفتهما الرئيسين المشاركين الحاليين للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية– بيانا مشتركا يدين التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.ودعيا أيضا إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، علاوة على اتخاذ تدابير عاجلة لإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وقّعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكازاخستان اتفاقا لإنشاء بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة في كازاخستان.ومن المتوقع أن يكون هذا البنك الدولي، الذي ستديره كازاخستان، بمثابة احتياطي مادي من اليورانيوم المنخفض التخصيب على أن يكون متاحا للدول الأعضاء في الوكالة التي يحق لها استخدامه. وسوف يسهم إنشاء البنك في ضمان الوصول غير التمييزي إلى الوقود النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار، ويساعد بالتالي في الحد من المخاطر النووية.

وأود نظرا لضيق الوقت، أن أتناول أيضا القليل من البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل غير النووية والتي لدينا فيها أيضا العديد من الشواغل الرئيسية.

فقد شهدنا في وقت سابق من هذا العام، الانتهاء من تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المصدَّرة من سوريا وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.ومع ذلك، ما نزال نشعر بالقلق من احتمال استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية أو المنتجات الكيميائية في سوريا.ونرى في ذلك الصدد، أهمية المبادرة الروسية لإبرام اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي.

وسيتيح المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية هذا العام فرصة لاتخاذ قرارات هامة لمواصلة تعزيز الاتفاقية.وستستضيف أستانا في حزيران/يونيه حلقة دراسية إقليمية لمنطقة أوروبا الشرقية بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي.وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري أن يسفر المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، المقرر عقده هذا العام، عن حلول ملموسة.وكازاخستان من الدول الموقّعة على الاتفاقية وبروتوكولاتها الأول والثالث والرابع، وتعتزم الانضمام إلى بروتوكوليها الثاني والخامس أيضا.

وشاركنا في العام الماضي في اجتماعات الخبراء بشأن منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي عقدت تحت رعاية اتفاقية الأسلحة التقليدية. ونعتزم المشاركة أيضا في اجتماعات الخبراء المقرر عقدها في نيسان/أبريل في جنيف.ونرى أنه لن يتسنى حظر هذه المنظومات إلا تحت الرقابة الصارمة والشاملة.

وقررت كازاخستان الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وهي تواصل حاليا تنفيذ الإجراءات الداخلية ذات الصلة.

ونؤيد تأييدا كاملا الاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.ويجب علينا بالفعل وضع حد للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة التي تتسبب بوفاة ٢٠٠٠ من المدنيين الأبرياء كل يوم.وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم تقارير منتظمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ودعم الصك الدولي للتعقب بغية تعزيز تلك الأدوات القيّمة في رصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويقينا أن السلام شرط هام لتحقيق التنمية بقدر أهمية التنمية لتحقيق السلام في عالم معولم ومترابط لكي يتسنى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠\١). وعليه، يجب أن تمضي جهود نزع السلاح وعدم الانتشار بالتوازي مع العمليات العالمية الأخرى كالحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة وسيادة القانون وتغير المناخ وتحقيق المساواة بين الجنسين وغيرها من المسائل.وفي ذلك الصدد، تعدّ مبادرة كازاخستان إحدى اللبنات الأساسية لإيجاد عالم آمن، إذ تتمكن بموجبها جميع البلدان من تخصيص نسبة ١ في المائة من ميزانياتها الدفاعية وتحويلها إلى صندوق أهداف التنمية المستدامة.وبالتالي، فإننا نعرب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء القرارات التي اتخذتها عدد من كبرى الدول بتخصيص مبالغ هائلة للإنفاق على تحديث ترساناتها النووية.

وتسهم الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها، إلى جانب الجهود الإقليمية المبذولة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن جهود المنظمات الدولية والمجتمع المدني أيضا في مفهوم أمم متحدة واحدة الذي يجمع بين التنمية ومبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصُعد القطرية ودون الإقليمية والإقليمية على حد سواء، بما يؤدي إلى تعزيز الأمن العالمي الشامل.

وبلدي ملتزم تماما بتقديم المساعدة في كسر الجمود الحالي في آلية نزع السلاح وتنشيط دورها مرة مرة أخرى في جهودنا الجماعية المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد الهندي، تهنئتكم سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠١٥ ، ويؤكد لكم تعاونه الكامل.ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.ونعرب عن تقديرنا لرئيسي الفريقين العاملين، السيد خيرت عبد الرحمانوف ممثل كازاخستان والسيد بوشعيب الأُمني ممثل المغرب، لما بذلاه من جهود دؤوبة في العام الماضي وخلال فترة ما بين الدورات.ونود أن نشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الهام اليوم، ولا سيما تشديده على ضرورة مضي هيئة نزع السلاح قدما، وخاصة فيما يتعلق بإحراز تقدم في البند الثالث من جدول الأعمال.

ونؤيد البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد حققت هيئة نزع السلاح–بوصفها الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية والهيئة التداولية المتخصصة في مثلث آلية نزع السلاح والمنشأة بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ –١٠ /٢)– نجاحات سابقة في اعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات ذات الصلة.وفي حين نتشاطر الشعور بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن هيئة نزع السلاح من اعتماد مبادئ توجيهية بتوافق الآراء منذ عام ١٩٩٩، ففي رأينا أن الصعوبات الحالية ليست لها صلة تذكر بأي أوجه قصور متأصلة في الآلية نفسها

بقدر ما تُعزى إلى نقص الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء للاستثمار في النتائج المتعددة الأطراف.

ومن شأن الهيئة –بوصفها منبرا للحوار والتعاون– أن تؤدي دورا هاما في الحد من التوترات وبناء الثقة، شريطة أن تشرع الدول الأعضاء في الاستثمار في هذا المحفل.ولا ينفي ذلك أن بوسع الهيئة أن تفعل المزيد لأجل تحسين أدائها عن طريق إجراء مناقشات أكثر جدية وموجهة نحو تحقيق النتائج المرجوة من البنود المدرجة في جدول أعمالها.

ونرى أن دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح للجمعية العامة هي المحفل المناسب لإجراء استعراض كامل وشامل لآلية نزع السلاح.

وقد أكد رئيس الوزراء، السيد مودي، في كلمته أمام مؤتمر قمة الأمن النووي، المعقود في واشنطن العاصمة في الأسبوع الماضي، أن الهند ستبقى ملتزمة بتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وتؤيد الهند الاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي تشكل جزءا من التزامنا بمكافحة تغير المناخ. وسيظل الأمن النووي أولوية مستمرة بالنسبة للهند.

وتولي الهند أولوية لنزع سلاح نووي عالمي غير تمييزي ويمكن التحقق منه وللإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وترى الهند أنه ينبغي التمسك بتعددية أطراف حقيقية من أجل زيادة الثقة والاطمئنان بين جميع الدول، النووية وغير النووية على السواء، وتعزيز الحوار من أجل سد الثغرات القائمة في كل من العُرْف والتعبير عن الإرادة الدولية فيما يتعلق بمواصلة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي. وعليه، فقد أيدت الهند الاقتراح الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز بأن يشرع مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات حول اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. ودعت أيضا إلى التأكيد مجدداً على الالتزام القاطع من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والاتفاق على عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي للإزالة الشاملة للأسلحة النووية. ودعت الهند أيضاً إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة وتقليص أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والمذاهب الأمنية.

وقد حظي مشروعا القرارين اللذان قدّمتهما الهند في اللجنة الأولى – بشأن اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية وبشأن تخفيض الأخطار النووية –بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء. ودون المساس بأولوية نزع السلاح النووي، أيدت الهند أيضاً بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية المتفق عليها. وأيدت الهند كذلك القرار ٥٧/٧٠ الذي قدمته كازاخستان، والمعنون «الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية»، وهي الدولة الحائزة للأسلحة النووية الوحيدة التي تقوم بذلك.

وفي سياق التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وهو بند جدول الأعمال الآخر المعروض على هيئة نزع السلاح، فقد أسهمت الهيئة في السابق بمبادئ توجيهية قيمة في ذلك المجال. ومن المستصوب البناء على المناقشات المفيدة التي عقدت في العام الماضي بهدف سد الثغرات المتبقية. ونرى أنه يجب أن يكون بناء الثقة عملية تدريجية وينبغي أن تتطور بوتيرة مريحة لجميع الدول المشاركة. وينبغي اعتماد تدابير بناء الثقة بموافقة الدول المعنية ومبادرتها إلى ذلك، ولدى وضع تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، يمكننا الاستفادة من المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح بشأن تدابير بناء الثقة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين.

ونحن ندعم سعي هيئة نزع السلاح للحصول على مدخلات من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن

مواضيع معينة ذات اهتمام مشترك لجدول أعمالنا، وفي توفير موارد كافية للمعهد في إعداد تلك الدراسات.

وفيما يتعلق بمسألة إضافة بند ثالث محتمل إلى جدول الأعمال، وهو ما أشار إليه الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في بيانه، فقد فوضت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين هيئة نزع السلاح بأن تضع في اعتبارها الاقتراح الداعي إلى إدراج بند ثالث في جدول أعمال عام ٢٠١٥. ومع أن بند جدول الأعمال بشأن نزع السلاح النووي سيبقى أولويتنا، فلن نقف في طريق توافق الآراء بشأن إدراج بند ثالث في جدول الأعمال، لا سيما إن كان ينطوي على إمكانية توسيع نطاق المجال لبناء توافق في الآراء ومساعدة المجتمع الدولي على الاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة ذات الصلة بجدول أعمال نزع السلاح بطريقة مجدية.

ولأن هذه السنة الثانية من الدورة الحالية التي تمتد لثلاث سنوات، ستكون مداولاتنا مهمة في إرساء الأساس لاعتماد توصيات موضوعية في ختام دورة العام المقبل. ونتطلع إلى إجراء تبادل متعمق للآراء بشأن كافة الجوانب المتعلقة ببندي جدول الأعمال. ونؤكد لكم، سيدي، كامل تعاون وفد الهند ودعمه.

السيد الدباشي (ليبيا): بداية، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

وأود أن أعبر عن تأييد ليبيا لما جاء في بيان ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز، وبيان ممثل أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وكذلك بيان ممثل مصر باسم المجموعة العربية.

إن هيئة نزع السلاح هي أقدم مكونات آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة. وقد أنشئت كهيئة تداولية مختصة بالتعامل مع قضايا نزع السلاح المتعددة الأطراف. وعلى مر السنين، صاغت الهيئة بنجاح عددا من المبادئ التوجيهية والتوصيات، وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل. إلا أن الهيئة في حالة جمود لأكثر من عقد من الزمان، وهو ما يمكن إرجاعه إلى انعدام الثقة السائد داخلها وعدم تحلي الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية الكافية. وتتطلع ليبيا إلى تغيير هذا الوضع وتحقيق نجاحات ملموسة خلال هذه الدورة.

وبالرغم مما بذل خلال العقود السابقة من جهود في مجال نزع السلاح، فإن خطر استخدام الأسلحة النووية لا يزال قائما. ولا شك أن نزع السلاح النووي يبقى أولوية قصوى والتزاما سياسيا متعدد الأطراف. وحظر الأسلحة النووية وإزالتها عن طريق إبرام اتفاق ملزم قانونا لهذا الغرض هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، تعبر ليبيا عن قلقها العميق إزاء عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية لتحقيق القضاء التام على الترسانات النووية والأسلحة ونظم إيصالها وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامات نزع السلاح النووي المنصوص عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠١٠. ونؤكد على استمرار صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات حتى يتم الوفاء بها.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، من المسائل ذات الأولوية التي ستسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف النزع التام للسلاح النووي. وقد راودنا بصيص من الأمل من خلال النجاح الذي تحقق في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، عندما اعتمدت الوثيقة الختامية وعلى رأسها الجزء الخاص بدعم تنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء المنطقة

الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إلا أن خيبات الأمل تلاحقت فيما بعد، فمن فشل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ إلى خيبة الأمل من نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي. وفي هذا الصدد، نذكر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قائمة على صفقة بين الدول غير النووية والدول النووية. حيث تعهدت الأولى بعدم محاولة الحصول على الأسلحة النووية مقابل تعهد الثانية بالتحرك بجدية نحو إزالة ترساناتها النووية.

إلا أن الخلل الذي يشوب هذه المعادلة، واستمرار حالة الجمود وعدم تحقيق أي تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي يقود الدول غير النووية إلى التساؤل عن مدى جدية معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها، وقد يحفزها على النظر في سياسات جديدة وإيجاد البدائل التي تحقق وتضمن الأمن لجميع الدول.

وتعبر ليبيا عن قلقها البالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وتؤكد على ضرورة امتثال جميع الدول للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وعلى أهمية بدء المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وأن تنص في نفس الوقت على تدميرها من خلال اتفاق دولي ملزم قانونا.

إن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية ينبغي ألا تكون بديلا عن تدابير نزع السلاح أو شرطا مسبقا لها، بل يجب أن تكون عاملا لتهيئة الظروف المؤاتية للتقدم في ميدان نزع السلاح. وتؤيد ليبيا المبادرات العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وترى أن هذه التدابير ستعزز الشفافية وتهيئ الظروف لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح، كما ترى أنها وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تطبق هذه التدابير طوعا وبتوافق الآراء بين الدول المشاركة فيها، وبشكل يراعي التدرج في تطبيقها ويضمن حق الدول في الأمن.

وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا أيضا على حق الدول في امتلاك الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لاحتياجات الدفاع والأمن الذاتي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتدعو إلى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس الدول المنتجة والمصدرة فحسب.

السيد دروبنياك (كرواتيا)(تكلم بالإنكليزية) : بادئ ذي بدء، أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة ، مؤكداً لكم ولجميع أعضاء المكتب على دعم وفدي الكامل .

إن كرواتيا ما برحت تدعم هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بشكل فعال. بيد أنه سيكون من قبيل المبالغة القول في افتتاح الدورة الموضوعية الثانية من دورة الثلاث سنوات الحالية للهيئة إن لدينا توقعات كبيرة من اجتماعاتنا تلك. ونأمل أن يثبت أننا كنا مخطئين في ذلك، ولكن تبقى حقيقة الأمر أن الهيئة لا تزال في حالة جمود يبدو أن الخروج منها يزداد صعوبة مع كل عام ينقضي. ويضاف إلى ذلك التدني المستمر في أهميتها والانخفاض العام في ثقة الدول الأعضاء في قدرتها على مواجهة التحديات المتصلة بنزع السلاح اليوم بطريقة مجدية.

غير أننا لا نريد اعتبار أن هيئة نزع السلاح فقدت معناها ومكانتها في منظومة الأمم المتحدة عموماً . على العكس من ذلك، فالهيئة بما تتمتع به من عضوية عالمية واتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء لا تزال كيانا لديه إمكانات غير مستغلة . ولكن المشكلة التي تواجهها الهيئة تتجاوز نطاقها العملياتي . فآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تعاني من غياب التقدم ومن تباين الآراء بشأن عدة مسائل هامة، مع إمكانية

محدودة- إن وجدت- لتهيئة أرضية مشتركة في المستقبل المنظور . وهذه مشكلة تدعو إلى التفكير المتعمق، وإلى تفكير إبداعي جديد، إذا اقتضى الأمر .

وبينما كانت كرواتيا تترأس الهيئة قبل عامين، و بوصفها صديقا للرئيس في العام التالي- فقد استثمرت الكثير من الوقت والجهد الدبلوماسي من أجل إيجاد السبل التي تمكن من المضي قدما . ولا يمكن القول إننا نجحنا بصفة خاصة . ومع ذلك، سنواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٧٧/٦٩ بنفس الطريقة الدؤوبة مع التركيز بوجه خاص على بنود جدول الأعمال الأكثر تركيزا . ولا تزال كرواتيا مقتنعة بجدوى اتباع نهج أكثر إبداعاً فيما يتعلق بجدول الأعمال . و نؤمن بشدة أنه من خلال إدراج بند ثالث في جدول الأعمال، سنرتقي بالمداولات ونهيئ أرضية جديدة نحتاجها بشدة لنجاح محتمل .

ويبدو أن إدراج بند ثالث في جدول الأعمال – ربما بشأن مسألة الفضاء الخارجي – قد يكون في متناول أيدينا، وينبغي ألا ندخر جهدا في إنجاز هذه المسألة .

كما نشجع الهيئة على الاستفادة من خبرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بصورة مجدية خلال دوراتها الموضوعية .

وينبغي لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما فيها الهيئة، أن تكون أداة هامة لإحراز تقدم في حل المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي . وليس سرا أن السبب الرئيسي للوضع الراهن العقيم هو الملف النووي، تحديداً . وبغض النظر عن الجهود الهائلة المبذولة، بما في ذلك خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ، فإن النتيجة النهائية لم تكن على المستوى المنشود..

ونحن مع الرأي القائل إنه ما من عملية يمكن أن تقودنا بفعالية إلى عالم خال من الأسلحة النووية إلا إن كانت عملية شاملة . ويجب أن تستفيد من النظام العالمي القائم، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . فالمعاهدة توفر لنا الأساس اللازم، بما في ذلك وثائقها السابقة القائمة على توافق الآراء، مثل خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ، والالتزامات على المستوى التعاهدي بشأن هدف القضاء على جميع الأسلحة النووية، بما في ذلك على النحو الوارد في المادة السادسة .

ونحن نرى أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عمليتان تدعم كل منهما الأخرى . وتعزيز نظام عدم الانتشار شرط مسبق ضروري من أجل مستقبل خال من الأسلحة النووية . وثمة مثال آخر يتجلى في كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الأمر الذي يعزز القاعدة العالمية لمناهضة إجراء التجارب النووية ، ويدعم تحقيق الأهداف الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار . كما ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للجهود الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وثمة دعوة لاستحضار زخم جديد وأفكار إبداعية خلاقة من أجل إقناع كل الأطراف المعنية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، في إطار الاحترام الكامل لمصالحها المشروعة . وهذا أمر أساسي لا من أجل تحقيق الاستقرار الاستراتيجي الطويل الأجل في الشرق الأوسط وخارجه فحسب، بل ولتحرير أجزاء من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح التي تعاني من الجمود، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح .

وكرواتيا تقدر دور التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية وأهميتها . فهذه التدابير تؤدي دورا هاما في تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول، وبالتالي في تعزيز وصون السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وكرواتيا دأبت على المشاركة بفعالية في نزع السلاح الإنساني العالمي . ونعلق أهمية كبيرة على اتفاقيتي حظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية . وفي العام الماضي، استضافت كرواتيا المؤتمر الاستعراضي الأول للأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، ونحن ننظر إلى نتائجه الناجحة باعتزاز كبير .

كما قدمنا مشروع القرار بشأن نفس الموضوع ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بنجاح بوصفه القرار ٥٤/٧٠. وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد على أهمية الصك الأول الملزم قانونا بشأن الاتجار بالأسلحة الذي يتناول الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة، الذي يسهم إسهاما كبيرا في منع العام نشوب النزاعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه ينبغي لنا أن نبذل كل جهد لتنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي ذلك الصدد، نحن مستعدون للعمل وبذل قصارى جهدنا لتغيير الاتجاه الحالي المؤسف والتوصل أخيرا إلى توافق في الآراء سيؤدي إلى تقديم التوصيات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة إلى الجمعية العامة. وقد تسفر مداولات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية وتوصياتها عن إجراءات ملموسة وقد تحدث فرقا في العالم بالتصدي للتحديات الأمنية المعقدة للغاية. وسنجد أنفسنا الخاسرين بشكل كبير بعدم التوصل إلى توافق في الآراء أو الاضطلاع بولاية الهيئة. وهناك الكثير على المحك. ففي نهاية المطاف إنها مسألة أمننا الجماعي.

السيد إليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لهذا المنصب الهام وأتمنى له كل النجاح في عمله الهام.

كان الاتحاد الروسي على الدوام نصيراً قوياً للنهج الشامل والمتعدد الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح شريطة الوفاء بمبادئ الاستقرار الاستراتيجي والأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع. وتهدف الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور مركزي في الجهود الدولية لضمان الاستقرار العالمي ومواجهة التحديات والأخطار الجديدة.

إن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت قبل ٤٠ عاما تقريبا تتمتع بكل السلطات والأدوات اللازمة لمعالجة القضايا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا ينطبق بصفة خاصة على هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح التي نعتبرها المنتدى الدولي الفريد الذي يتيح إقامة حوار مفتوح على قدم المساواة فيما بين جميع الدول المهتمة بشأن تطويع المبادئ الأساسية لنزع السلاح للحالة الراهنة ووضع توصيات بشأن الترتيبات الجديدة لنزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن تثق الدول الأعضاء في الهيئة في أن صوتها مسموع.

وللأسف فإن الهيئة لم تتجنب المشاكل التي يتسم بها ثلاثي الأمم المتحدة لنزع السلاح التي تعزى في معظمها إلى التناقضات في الأهداف في نهج الدول. وأي إشارة إلى أساليب العمل القديمة ليست أكثر من مجرد ذريعة وستارا لعدم الاستعداد للبحث عن حلول توفيقية مقبولة. وعملت الهيئة على مدى عدة عقود بنجاح في إطار النظام الداخلي الحالي. ونحن مقتنعون بأن أي خروج عن قاعدة توافق الآراء، وهو أمر حاسم بالنسبة لعملية المفاوضات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، سيكون محفوفا بالعواقب الوخيمة على الأمن الدولي.

ونعتقد أن جدول الأعمال الذي أقر في الدورة الموضوعية للهيئة العام الماضي سيطبق لدورة الثلاث السنوات كاملة. لكننا لا نعتقد أننا قد استنفدنا جميع إمكانيات الموافقة على جدول الأعمال على أساس الحلول التوفيقية المقبول للجميع. إن استمرت المناقشات بشأن إدراج بند ثالث إضافي فإننا على استعداد لتقديم اقتراحاتنا.

إن تعقد المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي يؤثر على الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بأن غالبية الدول تسعي للتوصل إلى حل وسط الأمر الذي يتيح لنا التحرك بأمان لكفالة الاستقرار العالمي والإقليمي.

ونمتثل بشكل كامل للالتزامات التي تعهدنا بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأسف لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم ينجح في اعتماد وثيقة ختامية بسبب موقف الدول الثلاث–وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا. ومن وجهة نظرنا أدى تحول الأحداث إلى تفاقم خطير للاتجاهات السلبية المرتبطة بالمعاهدة. والاتجاه الرئيسي في ذلك الصدد كان تعزيز التوقعات المتضخمة وأحيانا المطالب في ميدان نزع السلاح النووي التي تتجاوز السبل والموارد المتاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وسيتم تقويض أسس المعاهدة وتعريض مصداقيتها للخطر إن استمر العداء في هذه الاتجاهات أو في القضايا الأخرى.

وشهدنا في الآونة الأخيرة تزايدا للنداءات المتكررة للتعجيل بوضع صك قانوني دولي جديد ينظم الجوانب العملية للوصول إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية بصورة كاملة. ومما لا شك فيه أن المسألة هامة ولكن الأحكام المناسبة لمعاهدة عدم الانتشار لم تراع. وتنص ديباجة المعاهدة والمادة السادسة فيها بوضوح على أنه يجب تنفيذ القضاء التام على الترسانات النووية وفقا لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل. وخلال العقود الأخيرة، تم تجاهل تلك الأحكام على نحو غير مفهوم، بالرغم من أنها ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، نرى أن معالجة الحقيقة التاريخية للمسألة بعد هام لجهودنا في إطار دورة الاستعراض الجديدة.

ونود أيضا أن نوجه انتباه الهيئة إلى أنه بالرغم من خفض روسيا والولايات المتحدة غير المسبوق لترساناتهما النووية يظل غيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية لسبب ما على الهامش. بيد أن قدراتهما النووية الإجمالية تماثل حاليا المستوى الذي تضطر روسيا لتحقيقه بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونعتقد أن الوفاء بتلك الالتزامات من شأنه أن يستنفد قدرتنا على تحقيق التخفيضات الثنائية مع الولايات المتحدة. ولذلك نحن بحاجة إلى التماس السبل الممكنة لدفع الدول الأخرى بقدرات عسكرية نووية إلى أن تحذو نفس الحذو.

وفي سياق منفصل، أود أن أقول بضع كلمات عما يسمى بالمفاهيم الإنسانية في مجال نزع السلاح النووي. نرى أن الخطر الرئيسي الذي تقوم به هو في إرسال رسالة خاطئة. إنها لسبب ما بدلا من تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، تقدم المعايير الإنسانية كمهمة أساسية لنزع السلاح النووي. وهذا التفسير يخرج مسألة نزع السلاح النووي من سياقاتها التاريخية والاستراتيجية والقانونية. ويقوض مبدأ الردع ويمثل سياسة مسؤولة أثبت الزمن جدارتها للدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال الأمن كأمر غير مشروع يتعارض مع المصالح المشتركة للبشرية وتطلعاتها.

إن إعطاء الأولوية للاعتبارات الإنسانية أمر خطير أيضا لأنه يحول اهتمام المجتمع الدولي الكثير عن المسائل الأكثر إلحاحا في مجال الأمن والاستقرار الدوليين من قبيل نشر نظام الدفاع الصاروخي للولايات المتحدة/حلف شمال الأطلسي ومنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وتطوير الأسلحة البعيد المدى وعالية الدقة من بين جملة أمور أخرى. وبعبارة أخرى، فإننا نضع جانبا تلك المسائل الحاسمة الأهمية للحفاظ على

الاستقرار الاستراتيجي وكذلك تلك الأنواع من الأسلحة التي تحدد قدرة الدول على إطلاقها وشن الحروب.

ويجب أن تسعى المزيد من المناقشات بشأن آفاق نزع السلاح النووي نحو إبقاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها إحدى ركائز النظام الأمني الدولي لا تقويضها. ونؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي بلا شك ستعمل على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتبر إنشاء تلك المناطق سبيلا هاما وفعالا لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. والاتحاد الروسي على استعداد على الفور للتوقيع على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وبالرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ قد أخفق في اعتماد قرارات ملموسة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا يزال تنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في جدول الأعمال الدولي. وروسيا على استعداد لبذل كل الجهود لضمان تنفيذه وتعزيز الحوار الإقليمي بشأن المسألة.

إننا نتحمل المسؤولية عن تنفيذ التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ثبت هذا من النتائج الهامة التي حققناها بالفعل.

وأوقفنا سباق التسلح النووي منذ وقت طويل. علاوة على ذلك، وللعقد الثالث حتى الآن، نجري بانتظام خفضاً تدريجياً لترساناتنا النووية. وروسيا مستعدة لإجراء مناقشة جدية للغاية بشأن نزع السلاح النووي.

ومن نفس المنطلق، يجب ألا تكون هناك توقعات مبالغ فيها. فاتخاذ المزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح النووي أمر مستحيل ما لم يكن هناك عمل تحضيري جاد وشامل من جانب جميع الأطراف المعنية، وفي المقام الأول جميع الدول التي لديها قدرات نووية عسكرية. ولابد، أولا وقبل كل شيء، من تجنب أي محاولات للكيل بمكيالين في الشؤون الدولية. وينبغي أن يكون المبدأ الأساسي المتمثل في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن المتساوي الذي لا يتجزأ لجميع الدول أساساً لتطوير العلاقات الدولية.

وفي الحالة الدولية الراهنة، نرى توجهاً معاكسا تماما، للأسف. إذ يواصل شركاؤنا الغربيون دفع الحالة في مجال القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى نقطة اللاعودة. فإنشاء الولايات المتحدة قاعدة لإطلاق القذائف المضادة في رومانيا قد اكتمل تقريبا. وانتقلت أربع مدمرات للبحرية الأمريكية ذات قدرة مضادة للقذائف إلى قاعدة روتا البحرية في إسبانيا. وبدأت مرحلة جديدة باتجاه الولايات المتحدة إلى بناء قاعدة أخرى مضادة للقذائف التسيارية في بولندا، وإضافة قذائف اعتراضية عالية الدقة إلى ترسانتها.

وجدير بالذكر أن التوصل إلى اتفاقات بشأن البرنامج النووي الإيراني، وما نتج عنه من انتفاء الحجة المهمة التي تبرر نشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف، لم يؤثر بأي شكل من الأشكال على خطط الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي لنشر القذائف الدفاعية. ونستخلص من ذلك أن الهدف الحقيقي من منظومة الولايات المتحدة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف موجه إلى القوات النووية الروسية بالدرجة الأولى.

إن نظام الدفاع المضاد للقذائف التسيارية التابع للولايات المتحدة (نظام الدفاع الصاروخي للارتفعات العالية عن مسرح العمليات – المعروف اختصاراً بالحروف الأولى THAAD)، الذي سيتم نشره في أراضي جمهورية كوريا، هو عامل جديد لزعزعة الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونشر هذا

النظام لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل القائمة في شبه الجزيرة.

وفي أوروبا، لا يزال هناك أسلحة نووية للولايات المتحدة قادرة على الوصول إلى الأراضي الروسية. وعلاوة على ذلك، يجري تحديث تلك المنظومات حاليا. وما برحت منظمة حلف شمال الأطلسي تنفذ مخططا مشتركاً للضربات النووية، ويجري التدريب الذي يشمل تدريب القوات المسلحة للدول غير النووية على إعداد الأسلحة النووية غير الاستراتيجية واستخدامها. ونرى أن هذه الحالة لها حل واحد، ألا وهو إعادة جميع الأسلحة النووية في البلدان غير الحائزة لها إلى الإقليم الوطني للدول الحائزة للأسلحة النووية، وحظر وضعها خارجه، وإزالة الهياكل الأساسية التي تكفل النشر السريع لها.

وللأسف، فقد انقضى الآن قرابة ٢٠ عاما على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. وهذا سبب وجيه لإجراء تحليل شامل للموقف فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية وبذل المزيد من الجهود لضمان حدوث تحولات إيجابية أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية لتوقيع تلك المعاهدة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قد عفا عليها الزمن، ومازال يتعين إبرام اتفاق جديد ليحل محلها ويكون صكا عصريا. والمجتمع الدولي يدرك استعدادنا للشروع في مناقشات موضوعية بشأن نظام جديد لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، حالما تبدي منظمة حلف شمال الأطلسي نهجا جديا تجاه المسألة، وتطرح أفكارا ذات مغزى وتقدم مقترحاتها. والمجتمع الدولي على وعي تام باستعدادنا للشروع في مفاوضات موضوعية بشأن نظام جديد لمعاهدة للقوات المسلحة التقليدية في أورورربا. ولكن لا نرى حاليا سوى التنفيذ التدريجي للقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في ويلز في عام ٢٠١٤، والتي من الواضح أنها مناهضة لروسيا، وفي الوقت نفسه، قاموا بتجميد التعاون العسكري في إطار مجلس روسيا – حلف شمال الأطلسي.

ومع ذلك، نحن على استعداد لمناقشة أفكار بناءة جديدة بشأن تحديد الأسلحة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية في إطار هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والمحافل الأخرى ذات الصلة.

وفي الختام، نعتقد أنه حتى الاستعراض السريع للمهام الملحة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار يؤكد أهمية حوارنا في هيئة نزع السلاح، على أساس الولاية الحالية ومبادئ توافق الآراء القابلة للتحقق منها، وبالتالي إتاحة المجال لتحقيق النتائج المثلى والمقبولة للجميع. إن فعالية هيئة نزع السلاح لا تتوقف على بعض التحولات سريعة الزوال، وإنما على الإسهامات العملية المحددة من كل الدول.

السيد سون ليي (الصين)(تكلم بالصينية): بداية، باسم الوفد الصيني، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الحالية. وأنا على ثقة من أنكم، بثراء خبرتكم وحكمتكم، ستديرون هذه الدورة لتحقيق نتائج إيجابية. ونود أن نؤكد لكم، سيدي، دعمنا الكامل. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السفير سيك، ونائبي الرئيس الآخرين على العمل المتميز خلال الدورة السابقة.

في الوقت الحاضر، أصبح المجتمع البشري على نحو متزايد مجتمعا ذا مصالح متكاملة ومستقبل مشترك. وفي الوقت نفسه، لا يزال العالم غير هادئ، في ظل الاضطرابات والحروب الممتدة، واستمرار التهديدات الأمنية غير التقليدية، كالإرهاب والتطرف والأوبئة والمسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني. إن صون الأمن الدولي مهمةٌ مضنية.

وفي ظل الظروف الجديدة، ينبغي لجميع البلدان أن تساير العصر، وأن تتمسك بالسلام والتنمية وتتخلي عن عقلية الحرب الباردة ونظرية المحصلة الصفرية، والاتجاه، عوضاً عن ذلك، إلى تعزيز رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والنهوض بالحوكمة الأمنية العالمية بطريقة منسقة، واستحداث نهج جديد بشأن الأمن بحيث يربح الكل ويمكن للجميع رصده والمشاركة في تحقيقه والحفاظ عليه.

وتعتقد الصين أن نزع السلاح النووي ينبغي تعزيزه بصورة تدريجية، على أن يكون الأمن العالمي هو المبدأ التوجيهي، والاستقرار الاستراتيجي هو الضمانة الأساسية، مع الاستخدام الكامل للآليات القائمة كمنبر هام. و يجب التمسك بمبدأ الأمن غير المنقوص للجميع في تدابير الشفافية. وفي الوقت نفسه، تتحمل البلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية المسؤوليات الرئيسية والخاصة عن نزع السلاح النووي، وينبغي لها أن تواصل الحد من مخزوناتها النووية بشكل كبير عن طريق وسائل يمكن التحقق منها ولا رجعة عنها لتهيئة الظروف اللازمة للإنجاز النهائي لنزع السلاح النووي الكامل.

ونحن نرفض انتشار الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، ونؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. نرفض بحزم انتشار الأسلحة النووية في أي صورة، ونعمل من أجل حل دبلوماسي للمسائل النووية الإقليمية الساخنة. وترحب الصين بخطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمتها مجموعة الخمسة + واحد وإيران، والتي تسهم في صون النظام الدولي لعدم الانتشار، وتعزز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتوفر خبرة قيمة لحل المنازعات الرئيسية من خلال المفاوضات.

وفي الوقت الحاضر، فإن الحالة في شبه الجزيرة الكورية معقدة وحساسة. ونأمل أن تظل جميع الأطراف المعنية على المسار الصحيح نحو الحوار والتشاور بحثاً عن حل، وأن تعمل معا من أجل الاستئناف المبكر للمحادثات السداسية، وأن تتبع نهجا موازيا من مسارين يشمل نزع السلاح النووي والاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكوري لعام ١٩٥٣ باتفاق سلام. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وبناء السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتشارك الصين بفعالية في الحوكمة النووية العالمية بالدعم القوي لعملية نزع السلاح النووي، والتمسك بشدة بتعزيز نظام عدم الانتشار، والعمل بشكل فعال على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبالتالي فهي تسهم إسهاماً مهماً وفريداً في المسعى الرامي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد اختتم مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع للتو. وقد وجهت الدعوة للرئيس الصيني شي جينبينغ لحضوره، حيث ألقى خطاباً رئيسياً شرح فيه سياسات الصين ومقترحاتها بشكل شامل، وعرض الإنجازات والتدابير الجديدة التي حققتها الصين في مجال الأمن النووي، وطرح مبادرات هامة لتعزيز الأمن النووي العالمي.

وقد ظلت الصين على الدوام تؤيد تدابير بناء ثقة عملية وقابلة للتطبيق في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، وقد بذلت جهودا متواصلة لتعزيز عمليات نزع السلاح الدولية والإقليمية ذات الصلة. وقد شاركت الصين بنشاط في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي آلية الإبلاغ بشأن الشفافية في النفقات العسكرية. وسيجتمع فريق خبراء حكومي معني بسجل الأسلحة التقليدية في وقت لاحق من هذا العام لاستعراض عمليات السجل وتطويره. ويرى بلدي أن من الملح زيادة عدد البلدان المشاركة من أجل تحسين نطاق السجل وتطبيقه على النطاق العالمي.

نحن نعلق أهمية كبرى على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد ظلت الصين

تعمل بجدية في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء. وقد اعتمدت الصين، في ذلك الصدد، مجموعة من التدابير بشأن التشريعات وإنفاذ القوانين وبناء القدرات والتبادل والتعاون الدوليين، التي حققت نتائج ملحوظة. وستشارك الصين بنشاط في اجتماع الدول السادس المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي نأمل أن نحقق فيه نتائج إيجابية.

وتؤيد الصين المجتمع الدولي في اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وفي مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والاتجار بها. وقد شاركت الصين مشاركة بناءة في عملية التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي تنظر حاليا في مسألة الانضمام إلى المعاهدة. والصين على استعداد لتعزيز التعاون مع جميع الأطراف بهدف بناء نظام منظم ومعقول لتجارة الأسلحة.

وتولي الصين أهمية كبيرة، للمناقشات الجارية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتشارك فيها بنشاط. فنحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس بشكل مكثف ويعالج الشواغل ذات الصلة على أساس مناقشات شاملة وجامعة.

ونحن منفتحون إزاء إضافة بند ثالث في جدول الأعمال وعلى استعداد للمشاركة والعمل جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف المعنية.

إن مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح تؤثر على الأمن الدولي. وتقع على جميع البلدان المسؤولية والالتزام ببذل جهود مشتركة لتعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والإسهام في صون أمن البشرية العالمي. وقد اضطلعت هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية فريدة، بدور هام في وضع أولويات جدول أعمال مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف. وقد ووجهت آلية نزع السلاح متعددة الأطراف، بما في ذلك هيئة نزع السلاح، بصعوبات في السنوات الأخيرة. وتأمل الصين في أن تعمل جميع الأطراف معا من أجل إحراز تقدم إيجابي في دورة الاستعراض الحالية.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن الرئيس شي جينبينغ أن الصين ستخفض قواتها بعدد ٣٠٠ ٠٠٠ فرد، وهو دليل على صدق الصين وتطلعها إلى التكاتف مع بقية العالم للحفاظ على السلام وتحقيق التنمية والرخاء المشترك. وتقف الصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى في الجهود الرامية إلى دعم السلام والاستقرار العالمي والنهوض بعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح متعدد الأطراف.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.